

Distr.: General  
1 May 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٣٠ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدى الحميدة  
والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو  
مجلس الأمن

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في صيغة أولية لتقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدى الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى المأذون بها من الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/67/346/Add.8). ويتضمن التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقرير مع ممثلى الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

ثانياً - الولاية والأهداف

٢ - يقدم الأمين العام في الفقرات من ١ إلى ٦ من تقريره معلومات أساسية عن ولاية المكتب وإنشائه. ووفقاً لما ذكر، استضاف الأمين العام أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة



الرجاء إعادة استعمال الورق



التي عقدت في عام ٢٠١٢ اجتماعاً للدول الأعضاء ركز على توجيه الانتباه إلى تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل. واستجابة للاتفاق الواسع بين الدول الأعضاء بأن الحالة في منطقة الساحل تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وينبغي معالجتها معالجة شاملة، عين الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ مبعوثاً خاصاً إلى منطقة الساحل لوضع استراتيجية متكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في المنطقة والإشراف على تنفيذها، ولا سيما في إطار الأركان الأربعة المتمثلة في الأمن والحوكمة والمعونة الإنسانية والتنمية، مع مسألة احترام حقوق الإنسان التي تغطي جميع الأركان الأربعة. ورحب مجلس الأمن، في قراره ٢٠٧١ (٢٠١٢)، بتعيين المبعوث الخاص مبيناً أنه سيقوم بحشد الجهود الدولية لفائدة منطقة الساحل وتنسيق تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة بشأن منطقة الساحل والمشاركة بنشاط في تحديد معالم حل شامل للأزمة في مالي. وقد أنشئ مكتب المبعوث الخاص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الذي يشغل نفس المبنى مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في روما.

٣ - ويشير الأمين العام إلى أن أفق التخطيط لمكتب المبعوث الخاص يمتد لعامين ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بما في ذلك العمل المتواصل والمتزامن بشأن: (أ) وضع وصقل الاستراتيجية من خلال مشاورات واسعة النطاق؛ (ب) وتعبئة الموارد للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة؛ (ج) وتنسيق الدعم الدولي حول التحديات الرئيسية في المنطقة؛ (د) وتقديم الدعم إلى الآليات المحلية من أجل دعم التغييرات الأساسية والهيكليّة اللازمة لتحقيق الاستقرار على المدى البعيد. ويشير كذلك إلى أن المبعوث الخاص قد بدأ أثناء وضع الاستراتيجية المتكاملة وتنفيذها بمشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك حكومات المنطقة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ومنهم المؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة الموفدة إلى الميدان. وبالتنسيق مع الجهات الفاعلة الوطنية، يقوم المبعوث الخاص أيضاً بتحليل التحديات الرئيسية في المنطقة وقد بدأ بتعبئة الموارد اللازمة لجهود التنمية المحلية وبناء القدرات في مجالات حاسمة مثل مراقبة الحدود.

٤ - وترد معلومات عن التعاون بين مكتب المبعوث الخاص وكيانات أخرى في الفقرات من ٧ إلى ٩ من تقرير الأمين العام. ويشار إلى أن المكتب سيتلقى الدعم الفني والإداري من إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني، على التوالي. وفي منطقة الساحل، سيعتمد المكتب على القدرات اللوجستية والإدارية الحالية للوجود الإقليمي للأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا)، ومكتب الأمم المتحدة في مالي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير الدعم والتنسيق الحاسمين. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن المبعوث الخاص ومكتبه

سيتشاوران وينسقان الأنشطة مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة في مالي والمنسقين المقيمين في الميدان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (بما يتفق مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٥ - وترد افتراضات المكتب للتخطيط لعام ٢٠١٣ في الفقرات من ١١ إلى ١٩ من تقرير الأمين العام، وتشمل ما يلي: (أ) سيشكل مبدأ الملكية الوطنية أساس الاستراتيجية؛ (ب) ويجب أن تسمح الحالة الأمنية على الأرض ببذل جهود كبيرة في إطار الدعائم الأساسية الأربعة للاستراتيجية؛ (ج) وسيظل الدعم المقدم للتخفيف من حدة الأزمات الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو التزاعات أولوية؛ (د) وسيطلب وضع استراتيجية متكاملة لإجراء مشاورات مع المسؤولين الحكوميين وعقد اجتماعات تنسيق مع الجهات الفاعلة الرئيسية في الأمم المتحدة، وتنظيم مناسبات متعددة الأطراف بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، وعقد مؤتمرات يشارك فيها ممثلون عن المجتمع المدني، والقادة الدينيين وزعماء القبائل، والنساء، والشباب، والأوساط الأكاديمية؛ (هـ) وستتحقق تعبئة الموارد لمواجهة التحديات الرئيسية التي تؤثر على منطقة الساحل من خلال مشاورات تجرى مع البلدان المانحة واجتماعات تعقد مع المؤسسات المالية الرئيسية المتعددة الأطراف.

٦ - وأجرت اللجنة الاستشارية مناقشات مستفيضة مع ممثلي الأمين العام تسعى من خلالها بوجه خاص للحصول على فهم أوضح لما يلي: (أ) العلاقة بين مكتب المبعوث الخاص ومكاتب/إدارات الأمم المتحدة الأخرى المنكبة على قضايا الساحل؛ (ب) والأساس المنطقي لإنشاء مكتب في مكان يبعد كثيراً عن منطقة الساحل؛ (ج) وما إذا كان موقعه يسمح للمكتب بتحقيق جميع أوجه التأزر الممكنة أثناء تنفيذ ولايته ويحقق استفادة كاملة من هياكل الخبرة والدعم للعديد من مكاتب/كيانات الأمم المتحدة الموجودة في مختلف بلدان المنطقة مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في مالي<sup>(١)</sup>.

(١) قرر مجلس الأمن في قراره ٢١٠٠ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وطلب إلى الأمين العام أن يدمج مكتب الأمم المتحدة في مالي ضمن البعثة المتكاملة على أن تتولى البعثة المتكاملة مسؤولية الاضطلاع بالمهام المسندة إلى مكتب الأمم المتحدة في مالي اعتباراً من تاريخ اتخاذ القرار.

٧ - وعلمت اللجنة الاستشارية أن المبعوث الخاص كان منذ تعيينه يعمل عن كثب مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية ليضمن بذلك أن تكمل الجهود التي يبذلها الإجراءات المتخذة من كيانات منظومة الأمم المتحدة، وتستفيد من المزايا النسبية لأي مبعوث رفيع المستوى في النهوض بأولويات الأمم المتحدة في المنطقة. وكان من المتوقع أن يقدم الأمين العام تقريراً إلى مجلس الأمن في بداية شهر أيار/مايو ٢٠١٣ عن وضع وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة بشأن منطقة الساحل. وقد حدد المبعوث الخاص الإطار الشامل للاستراتيجية الذي يركز على أربعة مجالات مواضيعية هي الحوكمة والأمن والمعونة الإنسانية والتنمية وأربعة مستويات من التنسيق فيما بين المجتمع الدولي وحكومات المنطقة ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وبالتنسيق الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة المعنية، بدأ المكتب العمل على وضع خطة عمل تركز على الدعائم الأربع للاستراتيجية التي تكمل عمل كيانات أخرى مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى الجهود الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية. وستنجز خطة العمل بعد موافقة مجلس الأمن على التقرير المذكور أعلاه. وسيواصل مكتب المبعوث الخاص التعاون عن كثب في تنفيذ الاستراتيجية مع الكيانات المعنية للأمم المتحدة مما سيدعم العملية التي بدأها المكتب بالتنسيق مع حكومات المنطقة.

٨ - وفيما يتعلق بالأطر المنطقية، طلبت اللجنة الاستشارية إيضاحاً بشأن الأهداف المحددة وإسهام عمل مكتب المبعوث الخاص في إنجاز مختلف الأنشطة، بما فيها تلك المدرجة في إطار مؤشرات الإنجاز المتعلقة بما يلي: (أ) الاتفاق الذي توصلت إليه جميع حكومات المنطقة لإطلاق مبادرات إصلاح الإدارة؛ و (ب) '٢' وضع استراتيجية إقليمية بشأن مراقبة الحدود؛ و (ج) انخفاض عدد الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛ و (د) '٢' الشروع في تنفيذ مشاريع إقليمية في مجال البنى التحتية. وقد علمت اللجنة الاستشارية أن المبعوث الخاص سيستغل مكانته السياسية البارزة ويسخر خبراته الواسعة بشأن أفريقيا والاقتصاد لدعم الإصلاحات على المستوى البرنامجي داعياً إلى اتخاذ إجراءات على المستوى السياسي وتذليل العقبات السياسية. وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية وضع مؤشرات للإنجاز تبين بصورة أفضل ما يمكن في الواقع أن يحققه المكتب ذاته والأنشطة التي يمكن مساءلة المكتب بشأنها.

٩ - وفيما يتعلق بإنشاء صندوق عالمي ليكون بمثابة منبر للتوفيق بين الاحتياجات والموارد المشار إليها في إطار مؤشر الإنجاز (د) '١'، علمت اللجنة الاستشارية أن تعبئة الموارد تطرح بعض التحديات في سياق الوضع الاقتصادي العالمي الراهن. وأثناء المناقشات التي أجراها المبعوث الخاص مع العديد من الدول الأعضاء، علم أن الرغبة ستزيد لتقديم مساهمات

”عينية“ عوضاً عن مساهمات مالية. ولهذا، سيتيح الصندوق المجال أيضاً لتقديم مثل هذا الدعم. وسيكون من الضروري مناقشة أولويات التنمية الإقليمية في منطقة الساحل، بما في ذلك مشاريع الهياكل الأساسية، والموافقة عليها بما يكفل لحكومات المنطقة تولى زمام الأمور بقوة. وسينشأ الصندوق بمجرد أن توافق حكومات المنطقة على أولويات التنمية الإقليمية.

### موقع مكتب المبعوث الخاص

١٠ - فيما يتعلق بقرار تحديد مكان مكتب المبعوث الخاص في روما، علمت اللجنة الاستشارية من الأمانة العامة أن انعدام الأمن الغذائي هو أحد الأولويات الاستراتيجية الرئيسية التي حددها المبعوث الخاص وأن وضع المكتب في روما قد ييسر التنسيق والتعاون الوثيقين مع منظمة الأغذية والزراعة وكذلك مع العديد من الجهات المانحة والشركاء الأوروبيين الذين يضطلعون بدور رئيسي في منطقة الساحل. وعلاوة على ذلك، فإن السفر إلى عواصم البلدان المانحة الأوروبية وكذلك إلى منطقة الساحل كان أكثر سرعة وفعالية من حيث التكلفة من روما، بدلا من نيويورك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاشتراك في الموقع مع منظمة الأغذية والزراعة قد سمح بإنشاء المكتب بسرعة، وقرب مكانه من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي يسر باستمرار سلاسة العمليات.

١١ - وتدرك اللجنة الاستشارية وجود بعض المزايا العملية في إقامة وجود بروما، ولا سيما للمبعوث الخاص الذي يوظف ”على أساس الوقت الفعلي لممارسة العمل“ والذي يقوم بعمل يشمل جمع الأموال وعقد مشاورات متكررة مع البلدان الأوروبية المانحة. ومع ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن ذلك لا يستوجب بالضرورة اتخاذ المكتب مقره في روما، أو وجود عدد كبير من موظفي المكتب خارج منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، علمت اللجنة الاستشارية أن موظفي المكتب سافروا في أحيان كثيرة إلى داكار وأثناء أخرى من المنطقة للعمل بصورة وثيقة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ووكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة وشركائها المعنيين.

١٢ - وبالنظر إلى الطابع الواسع النطاق لولاية المكتب الرئيسية وهي وضع استراتيجية متكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في منطقة الساحل والإشراف على تنفيذها، ترى اللجنة الاستشارية أن اقتراب مكتب المبعوث الخاص أكثر من المنطقة، أو وضعه فيها سيسمح له بالمشاركة والتنسيق على أتم وجه مع مكاتب عديدة للأمم المتحدة وكياناتها والجهات الدولية الفاعلة الموجودة في بلدان الساحل التي تعالج قضايا مماثلة. فهذا القرب سيسمح للمكتب أيضاً بتحسين تبادل الخبرات والتحليل السياسي والإبلاغ عما يحدث من تطورات في المنطقة، بالإضافة إلى الاستفادة من المزايا النسبية لكل كيان.

وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موظفي المكتب يسافرون كثيراً ويمضون فترة زمنية طويلة في المنطقة. وترى اللجنة أن الاشتراك في أحد مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، من شأنه أن يمكن مكتب المبعوث الخاص من الاستفادة من خبرته في المنطقة، وكذلك من الهياكل الأساسية وأشكال الدعم المتاحة في ذلك المكتب، بما يخفض احتياجات تغطية تكاليف الدعم الفني والإداري والسفر في مهام رسمية والمرافق والتكاليف التشغيلية الأخرى.

١٣ - وفي ضوء ما سبق، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تدعو الأمين العام إلى أن يستعرض الترتيبات الحالية لمكتب المبعوث الخاص وأن ينظر في مواقع بديلة للمكتب في منطقة الساحل. وينبغي أن يطلب إلى الأمين العام أن يعمل أثناء وضع مقترحاته على الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة لتحقيق أوجه التآزر مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في بلدان المنطقة، وتفادي ازدواجية الأنشطة.

### ثالثاً - الاحتياجات من الموارد

١٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات اللازمة للمبعوث الخاص في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قد مولت من موارد خارجة عن الميزانية. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام، وفي انتظار إعداد وتقديم الميزانية المقترحة، تلبية الاحتياجات الأولية لمكتب المبعوث الخاص، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عن طريق سلطة الالتزام الممنوحة للأمين العام بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٤٩ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ المتمثلة في مبلغ قدره ٣٠٠ ٨٤٠ ١ دولار. وعند الاستفسار، علمت اللجنة الاستشارية أن المكتب تكبد، في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، نفقات وصلت إلى ٣٠٠ ٤٩٣ دولار أو ما نسبته ٢٦,٨ في المائة من التمويل المتوفر، بما في ذلك مبلغ قدره ٢٠٠ ٢٣٤ دولار لتغطية تكاليف الموظفين، ومبلغ قدره ٧٠٠ ٤٨ دولار للخبراء الاستشاريين، ومبلغ قدره ٨٠٠ ٢٠٩ دولار للسفر في مهام رسمية.

١٥ - ووفقاً لما ذكر أعلاه، فإن المكتب يشترك في موقع واحد مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في روما. وترد تفاصيل عن ترتيبات الدعم المقدم إلى المكتب في الفقرات من ١٧ إلى ١٩ من تقرير الأمين العام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الفاو تقدم، على أساس استرداد التكاليف، الدعم اللوجستي المطلوب والهياكل الأساسية اللازمة للمكتب، تكملها خدمات يقدمها مركز الخدمات العالمي في برينديزي.

١٦ - وتشمل الاحتياجات المقترحة لمكتب المبعوث الخاص لفترة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ مبلغاً قدره ٥٠٠ ٠٩٤ ٤ (صافي الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) ما يلي: (أ) ١٠٠ ٨١٧ ١ دولار في إطار بند تكاليف الموظفين المدنيين يغطي احتياجات ملاك وظيفي مكمل يبلغ قوامه ١٩ وظيفة (١ وكيل أمين عام و ١ مد-٢، و ٣ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) تشمل ١٥ وظيفة فنية و ٤ وظائف دعم؛ (ب) و ٤٠٠ ٢٧٧ ٢ دولار في إطار بند تكاليف التنفيذ، يشمل اعتمادات مخصصة للاستشاريين (٧٠٠ ٧٩٠ دولار)، والسفر الرسمي (٧٠٠ ٦٧٤ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ١٩٥ دولار)، والنقل البري (٤٩٠ ٤٠٠ دولار)، والنقل الجوي (١٢٦ ٠٠٠ دولار)، والاتصالات (٦١ ١٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٩٩ ٢٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٨٠ ٥٠٠ دولار). وترى اللجنة الاستشارية بوجه عام أن ما يقترح من ملاك للموظفين ومن موارد يبدو مرتفعاً فيما يتعلق بالأنشطة التي يمكن أن تنفذها المفوضية في الواقع، وتقدم توصيات بشأن مقترحات محددة ترد في الفقرات ذات الصلة أدناه.

١٧ - وترد تفاصيل عن الاحتياجات من الموظفين في الجدول ٢ والفقرات من ٢٦ إلى ٢٩ من تقرير الأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، فقد زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية تتضمن خريطة تنظيمية لمكتب المبعوث الخاص، ووصفاً لمهام ١٩ وظيفة مقترحة ترد في الفقرات أدناه. ويبين الأمين العام في تقريره أن تكاليف الموظفين المدنيين تراعي مراحل عملية الاستقدام التدريجي لشغل الوظائف، وكذلك معدل شغور قدره ١٠ في المائة لوظائف الفئة الفنية و ٥ في المائة لشغل وظائف من فئة الخدمات العامة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن ١٠ وظائف من أصل ١٩ وظيفة مقترحة قد شُغلت حتى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

### توصيات بشأن الوظائف

١٨ - يقترح ما مجموعه ١٤ وظيفة لمقر المكتب في روما تتألف من: المبعوث الخاص (وكيل الأمين العام) رئيساً للمكتب، الذي يوظف على أساس "الوقت الفعلي لممارسة العمل" لتوفير الإطار القيادي والسياسي اللازم لتنفيذ ولاية المكتب؛ ومكتب رئيس المكتب (٥ وظائف)؛ وفريق وضع الاستراتيجية وتنفيذها (٣ وظائف)، وفريق سياسي (٣ وظائف)؛ ومهمة الدعم (وظيفتان).

١٩ - ويقترح في مكتب رئيس المكتب إنشاء الوظائف التالية:

- (أ) وظيفة واحدة لرئيس مكتب برتبة مد-٢ يكون مسؤولاً عن إسداء المشورة السياسية والاستراتيجية للمبعوث الخاص وإدارة مكتب المبعوث الخاص؛
- (ب) وظيفة واحدة لموظف إعلام برتبة ف-٤ يكون مسؤولاً عن الاضطلاع بجميع مسؤوليات المكتب المتعلقة بالصحافة والإعلام؛
- (ج) وظيفة واحدة لمساعد خاص لرئيس المكتب برتبة ف-٣ يؤدي مهام المساعد الخاص بالإضافة إلى تلك المخصصة لموظف الشؤون الإنسانية؛
- (د) وظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون الإعلام برتبة ف-٢ يساعد موظف الإعلام في تنفيذ استراتيجية المكتب في مجال الاتصالات؛
- (هـ) مساعد إداري واحد (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

ترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن لفرد واحد أن يضطلع بأعباء العمل المترتبة عن مهام المكتب في مجالي المعلومات والاتصالات. ولهذا، توصي بعدم الموافقة على وظيفة معاون لشؤون الإعلام (ف-٢).

٢٠ - يقترح فيما يتعلق بالفريق المعني بإعداد الاستراتيجية وتنفيذها أن تنشأ الوظائف التالية:

- (أ) وظيفة كبير موظفين للشؤون السياسية (ف-٥) يترأس الفريق ويشرف على وضع وتنفيذ الاستراتيجية الشاملة لمنطقة الساحل؛
- (ب) وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٤) يعمل على صياغة استراتيجية ومتابعة تنفيذها؛ والمساعدة في تنظيم مناسبات ومؤتمرات وحلقات دراسية تتعلق بالاستراتيجية وبتعبئة الموارد من أجل تنفيذها؛ والإشراف على كتابة تقارير روتينية ذات صلة بالاستراتيجية؛ والسفر إلى المنطقة وإلى أماكن أخرى عند الاقتضاء؛ وأداء مهام قائد الفريق في غيابه؛
- (ج) وظيفة موظف لشؤون الإبلاغ (ف-٣) يتولى صياغة وتنفيذ تقارير روتينية عن وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسفر مع المبعوث الخاص بصفته مدوناً للملاحظات عن عمله مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة وخارجها، ويعمل بصفته احتياطياً ينوب عن موظف شؤون الإبلاغ في الفريق السياسي.
- وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالفريق المعني بإعداد الاستراتيجية وتنفيذها.

٢١ - وفيما يتعلق بالفريق السياسي، يُقترح إنشاء الوظائف التالية:

(أ) وظيفة واحدة لكبير موظفين للشؤون السياسية (ف-٥) لرئاسة فريق يكون مسؤولاً عن متابعة التطورات السياسية في بلدان منطقة الساحل، وسياسات المنطقة والتطورات في البلدان المجاورة لمنطقة الساحل؛

(ب) وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٤) لمتابعة التطورات السياسية في جميع بلدان المنطقة، والإشراف على كتابة تقارير روتينية عن التطورات السياسية في منطقة الساحل، سيمضي فترة زمنية طويلة في المنطقة لمتابعة التطورات السياسية؛

(ج) وظيفة لموظف إبلاغ واحدة (ف-٣) يتولى صياغة تقارير عن التطورات السياسية في المنطقة، ويسافر مع المبعوث الخاص بصفته مدوناً لملاحظات عن عمله مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة وخارجها، ويعمل بصفته احتياطياً ينوب عن موظف الإبلاغ في الفريق المعني بإعداد الاستراتيجية وتنفيذها.

وترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن تنفيذ العديد من مهام الفريق السياسي في مكتب المبعوث الخاص بزيادة التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في المنطقة التي تخصص بالفعل موارد كبيرة لمتابعة التطورات السياسية، وكذلك بدعم القدرات في المقر، الذي يقترح كذلك تعزيزه (انظر الفقرة ٢٤ أدناه). وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالموافقة على وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٤). وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على الوظيفتين الأخرين (كبير موظفين للشؤون السياسية (ف-٥) وموظف الإبلاغ (ف-٣)) المقترحتين للفريق السياسي.

٢٢ - ويقترح إنشاء وظيفتين لتوفير مهمة الدعم في مقر مكتب المبعوث الخاص في روما، تشملان وظيفة واحدة لموظف إداري (ف-٤) يساعده مساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) للإشراف على إعداد وتنفيذ برنامج عمل المكتب وميزانيته والتنسيق بينهما، وكفالة الضوابط والاتصال مع منظمة الأغذية والزراعة وبرينديزي والمقر بشأن الترتيبات الإدارية والمالية. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام.

٢٣ - ومن المقترح انتداب شاغلي وظيفتين من وظائف الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمركز الخدمات العالمي لاستيعاب الزيادة في عبء العمل ذي الصلة بدعم إدارة الموارد المالية والبشرية لمكتب المبعوث الخاص. وترى اللجنة الاستشارية أن عدد الوظائف المقترحة للدعم الإداري مرتفع بالمقارنة مع الأنشطة الفنية للبعثة. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أن انتداب وظيفتين في برينديزي من شأنه أن يؤدي إلى تجزئة مهمة الدعم التي يضطلع بها

المكتب، الذي يتلقى أيضاً الدعم الإداري واللوجستي من منظمة الأغذية والزراعة. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أوصت في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/67/780) بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يوضح دور مركز الخدمات العالمي في تقديم الدعم الإداري للبعثات السياسية الخاصة. وفي ضوء ما سبق، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على الوظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) المقترح انتدابهما لمركز الخدمات العالمي في برينديزي.

٢٤ - ويقترح ما مجموعه ثلاث وظائف لشعبة أفريقيا الثانية التابعة لإدارة الشؤون السياسية في المقر لتقديم الدعم الفني، على النحو التالي:

(أ) وظيفة واحدة لكبير موظفين للشؤون السياسية (ف-٥) ليعمل بصفته رئيساً لفريق مالي ومنطقة الساحل ومنسق اتصال المقر مع المكتب وفريق مكتب الاتصال مع مكتب المبعوث الخاص، المسؤول عن دعم مكتب المبعوث الخاص في وضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والاتصال مع قادة الأفرقة الأخرى التابعة للشعبة وجهات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ب) وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٤) يمثل مكتب المبعوث الخاص في المقر عند الاقتضاء، ويتبادل المعلومات بانتظام مع الدول الأعضاء بشأن أزمة منطقة الساحل ويكفل إدراج قضايا الساحل في جهود الإدارة الرامية إلى دعم المساعي الحميدة للأمين العام وكبار مسؤولي الأمم المتحدة الآخرين؛ ويرصد ما يحدث من تطورات في مالي، وخاصة ما يتصل منها بانعدام الأمن الإقليمي؛

(ج) وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٣) يتولى صياغة نقاط الحوار وتنفيذ متطلبات الإبلاغ الروتيني؛ ودعم الأعمال التحضيرية لتقارير الأمين العام المتعلقة بالساحل والمقدمة إلى مجلس الأمن؛ والعمل مع موظفي مكتب روما على توفير إسهامات في عملية تخطيط الميزانية.

وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه كان لدى شعبة أفريقيا الثانية التابعة لإدارة الشؤون السياسية ملاك للموظفين يتكون من ١٩ وظيفة من الفئة الفنية (١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٣ ف-٥، و ٤ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٦ ف-٢)، و ٧ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، بما في ذلك فريق مالي ومنطقة الساحل الذي يتكون من رئيس فريق (مد-١)، وأربعة موظفين للشؤون السياسية (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ ف-٢)، ومساعد فريق (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وقد أبلغت اللجنة كذلك بأن الشعبة لا تملك ما يكفي من الموظفين لتلبية احتياجات ملف الساحل، الذي يتطلب موارد تخصص

لإجراء تحليل إقليمي. وقد تم في الآونة الأخيرة استعارة موظفين من الفئة الفنية لفريق مالي ومنطقة الساحل بصورة مؤقتة من أفرقة شمال ووسط وغرب أفريقيا ريثما تبت الجمعية العامة في المقترحات الحالية. وبينما تحيط اللجنة الاستشارية علماً بالمعلومات المقدمة، فإنها غير مقتنعة بأن عبء العمل الإضافي لتقديم الدعم الفني لمكتب المبعوث الخاص يبرر أيضاً من الوظائف الثلاث الإضافية. ووفقاً لما تبينه الفقرة ٢١ أعلاه، ترى اللجنة أنه يمكن بذل جهود إضافية لزيادة التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في المنطقة وتحقيق أقصى قدر من التأزر. وفي ضوء ما سبق، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إحدى الوظائف الثلاث المقترحة لزيادة قدرة شعبة أفريقيا الثانية التابعة لإدارة الشؤون السياسية. وعلى وجه التحديد، توصي اللجنة بالموافقة على وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-٤).

#### توصيات بشأن التكاليف التشغيلية

٢٥ - زودت اللجنة الاستشارية بتفاصيل إضافية عن الاحتياجات المقترحة في إطار بند التكاليف التشغيلية، على النحو التالي:

(أ) خبراء استشاريون (٧٠٠ ٧٩٠ دولار) لإسداء المشورة وتقديم الخبرة بشأن منطقة الساحل للمبعوث الخاص في وضع وتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة للمنطقة، بما في ذلك توفير الاعتمادات لما يلي: '١' ثمانية خبراء استشاريين يستعان بكل منهم لمدة ٦٠ يوماً لدعم الركائز الأربع (الحوكمة والأمن والمعونة الإنسانية والتنمية)؛ '٢' وخبيران استشاريان يستعان بكل منهما لمدة ١٢٠ يوماً لتقديم الخبرة بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الساحل؛

(ب) السفر في مهام رسمية (٧٠٠ ٦٧٤ دولار) لتغطية تكاليف: ٣٢ رحلة يضطلع بها المبعوث الخاص ورئيس المكتب بصحبة شخص واحد بين بولونيا (مقر الإقامة الرسمي للمبعوث الخاص) وروما (٨٠٠ ٣٧ دولار)؛ و ٧ رحلات لاثنتين من الموظفين إلى بيجين وجدة ودي وطوكيو وموسكو (٨٠٠ ٨٩ دولار)؛ و ١٠ رحلات لعدد من الموظفين يتراوح بين اثنين وثلاثة إلى منطقة الساحل والبلدان المجاورة (٢٠٠ ١٦٧ دولار)؛ و ٤ رحلات يخصص كل منها لموظفين أو ثلاثة متجهين إلى باريس وبروكسل وجنيف ونيويورك (١٥٠ ٠٠٠ دولار). ورصدت اعتمادات أيضاً لتغطية سفر موظفين آخرين من موظفي المكتب، بما في ذلك: ١٢ رحلة إلى منطقة الساحل والبلدان المجاورة (٨٠٠ ٧٨ دولار)؛ و ٨ رحلات إلى بروكسل وجنيف وباريس (٢٠٠ ١٤ دولار)؛

و ١٥ رحلة بين روما وبرينديزي (١٨ ٨٠٠ دولار)؛ وانتداب أربعة موظفين إلى روما لأداء مهام مؤقتة، وانتداب موظف واحد إلى بامالكو (١١٨ ١٠٠ دولار)؛

(ج) المرافق والهياكل الأساسية (١٩٥ ٨٠٠ دولار) لتغطية تكاليف استئجار حيز مكثبي في روما (٥٥ ٢٠٠ دولار) وفي نيويورك (٤٧ ٧٠٠ دولار)، واستئجار قاعات اجتماعات في منطقة الساحل لست مناسبات (١٥ ٠٠٠ دولار) واستئجار حيز للمكاتب/قاعات اجتماع أثناء زيارات المبعوث الخاص إلى البلدان التي لا تستطيع فيها المكاتب القطرية للأمم المتحدة أن توفر أماكن مجانية (٧ ٥٠٠ دولار)؛ واقتناء أثاث المكاتب ومعداتها في روما (٢٩ ٧٠٠ دولار)؛ وتقديم خدمات التعديل والتجديد للمكتب في روما (١٥ ٠٠٠ دولار)؛ وتقديم خدمات الصيانة للمكتب في روما (١٢ ٠٠٠ دولار)؛ واستئجار معدات للمكاتب (٧ ٦٠٠ دولار)؛ والقرطاسية واللوازم المكتبية (٦ ١٠٠ دولار)؛

(د) النقل البري (٤٩ ٤٠٠ دولار) لتغطية تكاليف الوقود واستئجار المركبات واستخدام سائق لتنقلات المبعوث الخاص أثناء رحلاته الرسمية إلى بلدان مختلفة عندما لا يوفر الطرف المضيف ذلك، وإيجار مركبات للمسؤولين الذين يقومون بزيارة المبعوث الخاص في روما والذين يتعين تزويدهم بوسائل نقل رسمية؛

(هـ) النقل الجوي (١٢٦ ٠٠٠ دولار) لتغطية تكاليف استئجار طائرتين خاصتين داخل أفريقيا كل منهما لمدة ثلاثة أيام، وذلك لسفر المبعوث الخاص إلى بلدان عديدة في منطقة الساحل؛

(و) الاتصالات (٦١ ٠٠٠ دولار) لتغطية تكاليف اتصالات تجارية تشمل رسوم الهاتف الخليوي ومبالغ مسددة إلى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لاستخدام الهاتف، وخدمات البريد والحقيقية (٤٧ ٩٠٠ دولار)؛ واقتناء معدات اتصالات (٦ ٦٠٠ دولار)؛ وخدمات دعم الاتصالات، بما في ذلك خدمات عقد المؤتمرات بواسطة الفيديو (٦ ٦٠٠ دولار)؛

(ز) تكنولوجيا المعلومات (٩٩ ٢٠٠ دولار) لتغطية تكاليف استئجار معدات (٣٠ ٨٠٠ دولار)؛ واقتناء معدات (١٩ ٣٠٠ دولار)؛ وخدمات تكنولوجيا المعلومات (٢٢ ٥٠٠ دولار)؛ واقتناء مجموعات برامجيات (١٠ ٠٠٠ دولار)؛ وصيانة وإصلاح معدات (٨ ٨٠٠ دولار)، وتراخيص ورسوم واستئجار برامج حاسوبية (٧ ٨٠٠ دولار)؛

(ح) لوازم وخدمات ومعدات أخرى (٢٨٠ ٥٠٠ دولار) لتغطية ستة مناسبات خاصة/مؤتمرات في منطقة الساحل من المتوقع أن يستغرق كل منها يومين، بما في ذلك الموارد

المخصصة لسفر وبدل الإعاشة اليومي للمشاركين من ممثلي الحكومات الوطنية والمجتمع المدني، والترجمة الشفوية، والتأشيرات وخدمات البروتوكول والخدمات السكرتارية (٢٤٦ ٠٠٠ دولار)؛ والطباعة والنسخ (١٠ ٠٠٠ دولار)؛ والمهام الرسمية (١٠ ٠٠٠ دولار)؛ والضيافة (١٠ ٠٠٠ دولار)؛ والاشتراكات (٢ ٠٠٠ دولار)؛ والرسوم المصرفية (٢ ٠٠٠ دولار)، والتأمين العام (٥٠٠ دولار).

وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تعدل الاحتياجات من الموارد للتكاليف التشغيلية، بما في ذلك السفر في مهام رسمية، لتعكس توصياتها الواردة في الفقرات ١٩ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ أعلاه بشأن ملاك الموظفين المقترح لمكتب المبعوث الخاص، بما يؤدي إلى تخفيض ٧ وظائف من أصل ١٩ وظيفة مقترحة. وبناء عليه، ستخفف الاحتياجات الإجمالية المتصلة بالتكاليف التشغيلية بمبلغ قدره ٨٠٠ ٩٤ دولار مما مجموعه ٤٠٠ ٢٧٧ ٢ دولار إلى مبلغ قدره ٦٠٠ ١٨٢ ٢ دولار، ويشمل ٤٥ ٩٠٠ دولار في إطار بند المرافق والهياكل الأساسية، و ١٣ ٤٠٠ دولار في إطار بند الاتصالات، و ٢٠ ٩٠٠ دولار في إطار بند تكنولوجيا المعلومات، و ١٤ ٦٠٠ دولار في إطار السفر الرسمي.

#### رابعاً - الخلاصة

٢٦ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ٣٠ من تقرير الأمين العام. ومراعاة للملاحظات الواردة في الفقرات ١٩ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ أعلاه، ستخفف الاحتياجات الإجمالية لمكتب المبعوث الخاص بمبلغ قدره ٦٠١ ٠٠٠ دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تقر ميزانية عام ٢٠١٣ لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل التي تتمثل في مبلغ صافيه ٣ ٤٩٣ ٥٠٠ دولار (إجماليه ٣ ٦٤٧ ٩٠٠ دولار)؛

(ب) أن تعتمد، بموجب الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١١ من المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ مبلغاً قدره ٣ ٤٩٣ ٥٠٠ دولار في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، ومبلغاً قدره ٤٠٠ ١٥٤ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.